



تونس، في 5 جويلية 2026

من وزير الاقتصاد والتخطيط
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

- الموضوع : حول الأسئلة الكتابية الموجهة من قبل السادة النواب.
المراجع : إحالتكم عدد ص-2025-26-3000-0003200 بتاريخ 27 نوفمبر 2025.
المصاحب : (03) بطاقات إجابة.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لإحالتكم المشار إليها أعلاه المتعلقة بالأسئلة الكتابية التي توجه بها كل من النائبين
السيدان عماد أولاد جبريل والطيب الطالببي ومجموعة من السادة النواب، أتشرف بموافاتكم ببطاقات
الإجابة المصاحبة.

والسلام./

وزير الاقتصاد والتخطيط
سمير عبد الحفيظ

بطاقة إجابة حول السؤال الكتابي

الموجه من مجموعة من السادة أعضاء مجلس نواب الشعب
بخصوص " حول تمويل مشروع ميناء المياه العميقة بالنفیضة "

يُعدّ مشروع الميناء بالمياه العميقة بالنفیضة ومنطقة الخدمات اللوجستية المحاذية له مشروعاً وطنياً ذو أهمية إستراتيجية، بالنظر إلى مساهمته المرتقبة في تعصير البنية التحتية المينائية، والتحكم في الكلفة اللوجستية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ودعم جاذبية تونس للاستثمارات الخارجية، فضلاً عن دوره في ترسيخ موقع البلاد كمحور لوجستي إقليمي متكامل. وفي إطار توضيح الرؤية بخصوص مسار إنجاز المشروع بمختلف مكوناته إثر التوجه بإعادة طلب العروض الأول، تمّ بتاريخ 15 جويلية 2025 عقد لجنة المشاريع الكبرى التي أوصت بما يلي:

- تحيين الدراسات الخاصة بالمشروع التي يعود تاريخ إنجازها إلى سنة 2018، لضمان ملاءمتها للمعطيات الاقتصادية والتقنية والبيئية والاجتماعية الراهنة.
- اعتماد إجراءات طلب عروض مسبق بانتقاء أولي طبقاً للمواصفات والمعايير الدولية. وتبعاً لذلك، تلقت وزارة الاقتصاد والتخطيط طلب من قبل وزارة النقل لتوفير الاعتمادات الضرورية لتحيين الدراسات الى جانب تعبئة التمويل الخارجي لإنجاز المشروع. وفي هذا الإطار، تم عرض طلب تحيين الدراسات على أنظار اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية المنعقدة بتاريخ 15 أوت 2025 وتمت الموافقة على ترسيم الاعتمادات الضرورية لتحيين الدراسات المنجزة منذ سنة 2018، بما يضمن ملاءمتها للمعطيات الاقتصادية والتقنية والبيئية والاجتماعية الراهنة.
- وبالتوازي تعمل مصالح الوزارة على التعريف بالمشروع لدى الممولين والشركاء الأجانب قصد إستكشاف فرصيات التمويل والدعم الفني المتاحة والممكنة، لا سيما لتحيين دراسات السوق والدراسات الفنية والاقتصادية والمالية، دراسة التأثيرات البيئية والاجتماعية، بما يعزز جاهزية المشروع للتمويل ويساهم في اختصار الآجال المتعلقة بمرحلة الدراسات.